

# المحور الخامس: النظام المالي "الأنظمة المصرفية والأسواق المالية"

أولاً: تعريف النظام المالي وأهم ووظائفه

ثانياً: تعريف النظام المصرفي وهئوسساته

ثالثاً: تعريف السوق المالية وتقسيماها

## تمهيد

يعد النظام المصرفي والمالي جزءاً أساسياً من البناء الاقتصادي السائد في أي دولة ويلعب دوراً مهماً في ظل أي من النظم الاقتصادية والاجتماعية، هذا الدور وتلك الأهمية يأخذها من خلال سعي المجتمعات لتحقيق التنمية والرفاه، فالوظيفة الأساسية لأي نظام مالي هي إتاحة أكبر قدر من المرونة وتوفير أنسب حجم من وسائل الدفع لإتمام مختلف الصفقات والعقود ودعم فرص الابتكار والتطوير والتحديث.

نتناول في هذا المحور المفاهيم الأساسية للنظام المالي ومكوناته، وإجمالاً فإن الأنظمة المالية تقسم إلى قسمين رئيسيين يضم كل منهما مجموعة من المؤسسات التي تؤدي أدواراً مختلفة في الربط بين وحدات الفئات المالية ووحدات العجز المالي وهما النظام المصرفي من جهة والأسواق المالية من جهة أخرى، وتبعاً لهذا التقسيم تتعدد أنواع النظم المالية المترتبة على ذلك، وهو ما سيتم التطرق له لاحقاً بالتفصيل في المحور الموالي.

## أولاً: تعريف النظام المالي وأهم وظائفه

يمثل النظام المالي في الواقع جزءاً هاماً من مكونات النظام الاقتصادي، وأحد المؤثرات الرئيسية في مستوى النشاط، ليس فقط نتيجة تأثيره على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ولكن لأن له تأثيرات اجتماعية تمتد إلى مختلف شرائح المجتمع بشكل مباشر وغير مباشر من خلال الوظائف التي تؤديها المؤسسات والأسواق المالية في الاقتصاد وما يترتب عليها من نتائج اقتصادية واجتماعية.

### 1- تعريف النظام المالي

يعرف النظام المالي على أنه مجموع الهيئات والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد للتمويل ولآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم<sup>1</sup>، فهو يسمح للوحدات الاقتصادية ذات العجز بالإنفاق أكثر مما تملك خلال فترة زمنية معينة وفي المقابل نجده يتيح للوحدات ذات الفائض توظيف فوائضها.<sup>2</sup>

ويتكون هذا النظام من شبكة من المؤسسات المالية والأسواق والتي تتوفر على كافة الظروف والآليات التي تتحكم في إنتاج حيازة وتبادل الأصول والأدوات المالية المختلفة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 260.

<sup>2</sup> Robert Ferrandier, Vincent Koen, **Marchés de Capitaux et Techniques Financières**, 4 édition, Economica, Paris, 1997, P: 9.

<sup>3</sup> سعيد عبد الحميد مطاوع، الأسواق المالية المعاصرة، مكتبة أم القرى، مصر، 2001، ص: 2.

إذن بالإمكان تعريف النظام المالي على أنه مجموع الترتيبات المؤسسية والقانونية التي تتحكم وتؤثر في تدفق الأموال في الاقتصاد بواسطة مختلف الأدوات المالية التي تحوزها مؤسساته وأسواقه، وهي الأركان الثلاث الرئيسية في أي تعريف لهذا النظام.

## 2- وظائف النظام المالي

إن الأنظمة المالية تهدف في المقام الأول لخدمة مقاصد النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان على اختلاف نماذج هياكلها الاقتصادية، وبشيء من التفصيل فإن النظام المالي سواء تعلق الأمر بالبنوك أو الأسواق المالية ومن خلال الوظائف التالية يعمل على تعبئة أكبر قدر من الموارد المالية المتاحة ومن ثم تخصيصها لمختلف أنواع النشاط الاقتصادي كما يسمح بضمان تخصيص أكفأ للموارد المالية المتاحة في الاقتصاد والتقليل من مشاكل عدم تماثل المعلومات:

2-1- تعبئة المدخرات: تعد وظيفة تعبئة المدخرات من أولى الوظائف التي ارتبطت بظهور المؤسسات المالية منذ نشوئها، حيث تسعى مؤسسات الوساطة المالية إلى جذب أكبر قدر ممكن من المدخرات والأموال والتي على ضوءها تبني سياسات الإقراض والاستثمار لهذه المؤسسات، وهذا من خلال إتاحة مجموع متنوعة من الوسائط والأوعية الادخارية التي تلائم متطلبات شرائح واسعة من وحدات الفئات وتلاءم وتفضيلاهم فيما يتعلق بالسيولة المخاطرة والعائد، وكذا إدخال تجديدات مستمرة عليها يدعمها في ذلك التطور الهائل في نظم المعلومات والاتصال، وعليه فإن تطور وظائف النظام المالي وزيادة كفاءة أدائه يتناسب إيجابيا مع قدرة الوسطاء الماليين على حشد حجم متزايد من الموارد المالية ويرفع مقدرتهم على تقديم التمويل المناسب للمشروعات الاقتصادية وبالمحصلة تعزيز النمو الاقتصادي.

في المقابل فإن وجود نظام مالي متخلف سيعمل على زيادة الاكتناز السائل وتفضيل الأصول غير المنتجة كبديل لحفظ الثروة ودفع الأفراد إلى التعامل مع القطاع غير الرسمي، مما يزيد من نسبة التسرب ويؤدي إلى انخفاض كفاءة النظام المالي في جمع الموارد المالية وتخصيصها مما ينعكس سلبا على معدلات الاستثمار الحقيقي والنمو.

وتذهب أغلب نماذج التنمية إلى اعتبار أن ارتفاع حجم الادخار يؤدي إلى تراكم كبير لرأس المال ويسرع من النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من وجود من يرى أن العلاقة تسير بالعكس من النمو إلى الادخار فإن وجهتي النظر تؤكدان على أهمية وإيجابية العلاقة بين الادخار والنمو والتي قد تسير فعليا في كلا الاتجاهين باختلاف مرحلة التطور الاقتصادي للمجتمع، وهو ما تؤكدته التجارب التنموية الناجحة

لعدد من دول آسيا والتي سبقتها معدلات ادخار عالية بلغت في الصين على سبيل المثال أكثر من 40% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1999-2003.<sup>1</sup>

2-2- تشجيع الاستثمار: يعد الاستثمار المحرك الرئيسي للفعاليات الاقتصادية وللنمو الاقتصادي فقد عده الكلاسيك الأساس في رفع معدل تراكم رأس المال والمحور الأساسي للنمو الاقتصادي، كما يعد من وجهة النظر الكينزية مؤثرا رئيسيا في تحديد الطلب الكلي الفعال ومن ثم معدل النمو الاقتصادي، في حين اعتبره كل من (Harrod) و(Domar) السبب الرئيسي للنمو في الأجل الطويل، ويعتبر توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية من بين الوظائف الرئيسية التي تقدمها مؤسسات النظام المالي المختلفة سواء تم ذلك من خلال مؤسسات الوساطة المالية عبر ما يعرف بالتمويل غير المباشر أو من خلال الأسواق المالية عبر قناة التمويل المباشر، وتعمل هذه المؤسسات على تقديم أنواع متعددة من التمويل من حيث الطبيعة والغرض وفترات الاستحقاق تراعي الخصوصية المالية والاقتصادية للمشاريع الممولة، وبهذا فإن الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية يساهم في رفع حجم الاستثمار الإجمالي مما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.

3-2- جمع ونقل المعلومات: تستفيد المؤسسات المالية من مزايا اقتصاديات الحجم فيما يخص تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية المختلفة، كما تتمتع هذه المؤسسات المالية بمقدرتها الكبيرة على تجميع وتحليل هذه المعلومات والحكم على المراكز المالية لوحدات العجز وهو ما لا يتوفر لغيرها في هذا المجال<sup>2</sup>، أو من خلال لجوئها إلى المختصين في ميدان التحليل المالي حيث تكون تكلفة استخدامهم منخفضة جدا لأنها تتوزع على عدد كبير من العمليات<sup>3</sup>، والبنوك بجمعها للمعلومات فإنها ترجح كفة المشاريع الأجدى اقتصاديا الأمر الذي يحد من حجم المخاطر ويشجع الابتكار التقني<sup>4</sup>، كما يساعد ذلك على اتخاذ القرار المالي الأمثل لطالبي الأموال ولعارضها وكذا الابتعاد عن التوظيفات ضعيفة المردود وعالية المخاطر مما يساعد على انسياب الموارد المالية بكفاءة أكبر نحو أفضل الفرص الاستثمارية، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسين حجم ونوعية الاستثمارات وتطوير توزيع رأس المال ويدفع إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012، ص: 264.

<sup>2</sup> سعيد عبد الحميد مطاوع، مرجع سابق، ص: 19.

<sup>3</sup> صبح محمود، الابتكارات المالية: المؤسسات والأوراق المالية الغائبة عن السوق المالي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999، ص: 10-13.

<sup>4</sup> وليد عبد موله، دور القطاع التمويلي في التنمية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 85، السنة الثامنة، يوليو 2009، ص: 3.

أيضا فإن وجود سوق مالية متطورة سيعمل على توفير وسائل أفضل للمعلومات والرصد مما يزيد من ثقة المستثمرين ويقلل من التكلفة الرأسمالية.<sup>1</sup>

وبالإضافة إلى الدور السابق في تجميع المعلومات فإن الدور الثاني الذي يقوم به النظام المالي هو نقل المعلومات وهي الوظيفة التي تضطلع بها الأسواق المالية على وجه الخصوص وهذا بإدخال هذه المعلومات في أسعار أسهم وسندات وباقي الأصول المالية للمؤسسات، حيث يستفيد المدخرون والمستثمرون من المعلومات من خلال النظر إلى عوائد الأصل محل الاهتمام، ويمثل إدخال المعلومات المتاحة في عوائد الأصول أو الاستثمارات المالية الظاهرة المميزة للأسواق المالية التي تؤدي عملها بكفاءة.<sup>2</sup>

4-2- إدارة وتوزيع المخاطر: كما ينقل النظام المالي الأموال فإنه يقوم أيضا بنقل المخاطر، فشرركات التأمين على سبيل المثال هي وسيط مالي متخصص في تحويل المخاطر، وفي غالب الأحيان فإن الأموال والمخاطر يتصلان ببعضهما البعض وهما عنصران متلازمان ينتقلان في نفس الوقت في النظام المالي.<sup>3</sup>

وللنظام المالي المتطور دور مهم في التقليل من مخاطر النشاط الاقتصادي ليس من خلال نشاط قطاع التأمين فحسب ولكن كذلك من خلال توفير المعلومات والمعرفة المتخصصة وتقليل كلفة البحث وتقييم المنشآت والمدراء وظروف السوق إلى جانب تقليل المخاطر من خلال المقدرة على تنوع الاستثمارات.<sup>4</sup>

إن عوائد الاستثمار تنطوي على نوعين من المخاطر، ينجم الأول عن نقص المعلومات التقنية والثاني يرتبط بالمخاطر المستقبلية للطلب على الإنتاج، حيث لهذه المخاطر تأثير واضح على كفاءة تخصيص الموارد، ويعمل الوسطاء الماليون على تنوع محافظاتهم المالية وفقا لاعتبارات العائد والسيولة والمخاطرة بما يخفض من قيمة المخاطر المجمعة قياسا إلى ما تمثله مخاطر مشروع منفرد على مدخر أو مستثمر واحد<sup>5</sup>، فتنوع هذه المحفظة يجعل من التقلبات الحادة في قيمتها تنخفض، على اعتبار أن عوائد الاستثمار داخل المحفظة لا تتغير بنفس الطريقة.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> روبرتوزاهلر، التطور المالي في شيلي، الندوة الثالثة حول تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 7-8 ديسمبر 2003، ص: 146.

<sup>2</sup> صبح محمود، مرجع سابق، ص: 10-13.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص: 10-13.

<sup>4</sup> زياد فريز، التطور المالي والنمو الاقتصادي: حالة الأردن، الندوة الثالثة حول تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 249.

<sup>5</sup> شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، مصر، 2002، ص: 33.

<sup>6</sup> صبح محمود، مرجع سابق، ص: 10-13.

ومن جانب آخريوفر السوق المالي المتطور مزيدا من السيولة ومن عرض الأموال المتاحة للاستثمار ومزيدا من خيارات التنوع أمام المستثمرين الذين يكون باستطاعتهم تنوع عنصر المجازفة مع زيادة توفر الأدوات المالية المختلفة.<sup>1</sup>

2-5- تعزيز الرقابة والحوكمة: من خلال وظائف القطاع المالي في جمع المعلومات وإدارة المخاطر وتنويعها فإنه يتيح رقابة فعالة على المقترضين والشركات<sup>2</sup>، فالتقييم شبه المتواصل للشركات استنادا إلى كل المعلومات المتوفرة يساند كفاءة تخصيص رأس المال، كما أن البورصات السائلة تتيح شراء الشركات غير الكفؤة من قبل شركات أخرى الأمر الذي يدعم الكفاءة من خلال فرض الانضباط على المديرين.<sup>3</sup> كما تستطيع البورصات تحسين إدارة وضبط الشركات من خلال تمكين أصحابها من ربط رواتب المديرين بقيمة الشركة مما يخفف من مشاكل الوكالة (Agency Problem) ♦، وهذا من خلال إدخال التوازن بين حوافز ومصالح المديرين.<sup>4</sup>

2-6- توفير السيولة وخفض تكاليف المعاملات: يهتم المستثمرون بشكل كبير بسيولة استثماراتهم المالية التي تعني قدرة الأصل على التحول بسرعة وبأقل تكلفة إلى نقد وهذا من أجل الاستجابة بسرعة إلى الفرص الجديدة أو الأحداث غير المتوقعة، حيث يوفر النظام المالي من خلال مؤسساته وأسواقه المالية نظاما للمتاجرة يجعل من الأصول المالية أكثر سيولة، فالقدرة على تحويل الأصول المالية منخفضة السيولة إلى حقوق سائلة على النحو الذي يلائم رغبات المدخر يعد أحد معايير الكفاءة للنظام المالي<sup>5</sup>، وفي هذا السياق فإن سيولة سوق الأوراق المالية توفر فرصا مميزة تقابل رغبات مختلف الأطراف المتعاملة في هذه السوق، وتوفق بين متطلبات التمويل طويل الأجل للاستثمارات وعدم رغبة المستثمرين أو تخوفهم من التخلي عن مدخراتهم لفترة طويلة الأمر الذي يجعل الاستثمار أقل مخاطرة وأكثر جاذبية. كما أن وجود أسواق مالية متطورة بأدائها وأدواتها قادرة على الاستجابة السريعة لمتطلبات الاقتصاد من السيولة بالحجم والوقت الملائمين بات ضرورة حتمية لمواجهة المتغيرات المحلية والدولية، كما أن اللجوء إليها بدلا عن الجهاز المصرفي لن يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية (بما قد يؤدي إلى تضخم

<sup>1</sup> روبرتو زاهلر، مرجع سابق، ص: 147.

<sup>2</sup> وليد عبد مولا، مرجع سابق، ص: 3.

<sup>3</sup> بيتر ج مونتييل، التمويل والرفاهية والنمو، الندوة الثالثة حول تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 47.

♦ تتمثل في معرفة كيف يمكن للمالك (المقرض) التأكد - في غياب التعهد المسبق - من أن الوكيل سيتخذ قرارات في إدارة الموارد من شأنها خدمة مصلحة المالك.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص: 47.

<sup>5</sup> صبح محمود، مرجع سابق، ص ص: 10-13.

غير مرغوب أو ضغط على ميزان المدفوعات) وإنما إلى إعادة توزيعها، كما يحافظ على الطاقة الاقتراضية للمنشأة التجارية عند الحاجة.<sup>1</sup>

من جهة أخرى يؤدي تطور القطاع المالي إلى تقليل تكاليف معاملات الادخار والاستثمار وتكاليف الاختيار المعاكس والأخطار المعنوية للشركات وهو ما يخفض التكلفة الرأسمالية الكلية للشركات والتكلفة النسبية لرأس المال الخارجي مما يزيد من إمكانية إقامتها لمشاريع مربحة<sup>2</sup>، كما يؤدي خفض تكاليف المعاملات وتسهيل تعبئة المدخرات إلى تشجيع التخصص والابتكار التقني الأمر الذي يقود إلى زيادة الإنتاجية وتحسين استخدام الموارد وبالنتيجة يسمح بتعزيز النمو الاقتصادي، ومن شأن دور النظام المالي في خفض تكلفة المعاملات أن يساهم في تشجيع التبادل كون التخصص والتبادل التجاري يتطلبان معاملات اقتصادية أكثر مما تتطلبه نفس العمليات في إطار بيئة الاكتفاء الذاتي.<sup>3</sup>

المصارف بدورها تستطيع التوسط بكلفة أقل من خلال تجميع كافة مطلوباتها وكافة أصولها واستغلال وفورات الحجم والنطاق، فمن شأن تجميع موارد المقرضين أن يسمح للمصارف بتمويل المشاريع ذات العائد المرتفع بالجملة وبالتالي تجاوز مشكل عدم قابلية التجزئة، بالإضافة إلى حماية المصارف من مخاطر السيولة والسماح لها بتوفير الأصول ذات الأجل القصيرة وكذا الاستفادة من مبدأ الأعداد الكبيرة لإصدار خصومات سائلة، وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بنسبة قليلة من هذه الموارد في صورة أصول سائلة واستثمار الباقي في المشاريع المنتجة، أما تجميع الأصول فإنه يوفر للبنوك مزايا التنوع التي توفر للمصارف حماية من المخاطر الخصوصية وينحصر انكشافها في تعرضها فقط للمخاطر النظامية، وعليه فإن من شأن ما سبق أن يخفف تكاليف المتابعة المتوجبة على مقرضي تلك المصارف وأن يسمح لها باستقطاب الأرصدة بأسعار فائدة أدنى.<sup>4</sup>

### ثانياً: تعريف النظام المصرفي ومؤسساته

تعد المصارف والأسواق المالية من أهم مكونات النظام المالي كما تمت الإشارة إليه سابقاً، وفيما يلي سيتم استعراض مفهوم النظام المصرفي الذي يمثل الشق الأهم للنظام المالي في العديد من البلدان خصوصاً النامية منها، فضلاً عن التطرق بشيء من التفصيل لأهم مؤسساته.

<sup>1</sup> عبد الحق بوعتروس، إدارة وتنظيم بورصة القيم المنقولة، مؤتمر الأسواق المالية ودورها في جذب الاستثمارات، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2003، ص: 5.

<sup>2</sup> روبرتو زاهلر، مرجع سابق، ص: 146.

<sup>3</sup> وليد عبد مولاه، مرجع سابق، ص: 3.

<sup>4</sup> بيترج مونتييل، مرجع سابق، ص: 43.

## 1- تعريف النظام المصرفي

يشكل مجموع المصارف ومؤسسات الائتمان الأخرى النظام المصرفي والذي يعرف على أنه مجموع المؤسسات التي تتعامل بالائتمان وتسعى إلى توفير التمويل المطلوب على الصعيدين القومي والفردي<sup>1</sup>. إذ يعد النظام المصرفي أحد المكونات الرئيسية للنظام المالي ويضم إلى جانب المكون الأهم له وهي المصارف بشتى أنواعها مختلف الوسطاء الماليين الآخرين، بينما يقف البنك المركزي على قمة هرم هذا النظام بوصفه بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض.

كما يقصد بالجهاز المصرفي "مجموع المصارف العاملة في بلد ما، وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي والخزينة العامة والمؤسسات المالية المتخصصة"<sup>2</sup>. وهو كذلك "مجموع المؤسسات التي تتخذ التعامل بالنقود بأشكالها المختلفة الوظيفة الرئيسية لها، وتشكل هذه المؤسسات مع القواعد والقوانين والنظم والأعراف التي تحكم نشاطها الجهاز المصرفي للدولة"<sup>3</sup>

ويأخذ الجهاز المصرفي شكل هرم يقف في قمته البنك المركزي، وفي طرفي قاعدته البنوك التجارية والمؤسسات المصرفية الوسيطة، ويعبر هذا الجهاز عن مؤسسات الجهاز المصرفي والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات من أجل أداء وظائفها<sup>4</sup>.

## 2- مؤسسات النظام المصرفي

تتعدد وتنوع أشكال المؤسسات النقدية والمالية التي تعرفها الأنظمة المصرفية في مختلف الدول، إذ يعد النظام المصرفي مُمَثَلًا في هذه المؤسسات وكذا مختلف الأنظمة والقوانين التي تعمل في ظلها، من أساسيات اقتصاد كل دولة، الأمر الذي يحتم وجود صور مختلفة لأداء هذه البنوك والمؤسسات لأعمالها ومستويات متدرجة في علاقتها ببعضها. ويتضمن هذا العنصر الأشكال الرئيسية الثلاث للبنوك وهي: البنك المركزي، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة.

<sup>1</sup> أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص: 158.

<sup>2</sup> خيابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 179.

<sup>3</sup> خالد علي الدليبي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الأنيس طباعة ونشر وتوزيع، مصراته، الجماهيرية الليبية، 1998، ص: 59.

<sup>4</sup> نعمة الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 146.

1-2- البنك المركزي: يمثل المصرف المركزي أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد والائتمان في العصر الحاضر، فهو يأتي على رأس النظام المصرفي وهو يتمتع بالسيادة والاستقلالية وتعتبر نشاطاته ذات أهمية بالغة، وتعتبر المصارف المركزية أحدث صورة لتطور الجهاز المصرفي، فقد نشأت هذه المصارف كمرحلة أخيرة من مراحل تطور الفن المصرفي ولهذا فقد ظهرت متأخرة نسبياً مقارنة بظهور المصارف التجارية.

ويلاحظ عند تتبع مراحل نشأة البنوك المركزية أنها غالباً ما تنشأ كبنك تجاري هام تمنحه الحكومات سلطات الإصدار، ورغم أن مصرف السويد الذي تأسس عام 1656 يعد أول المصارف المركزية وجوداً، فإن مصرف إنجلترا الذي تأسس عام 1694 يعتبر أول مصرف إصدار يقوم بدور المصرف المركزي.<sup>1</sup>

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أخذت البنوك المركزية تنتشر في الدول الأوروبية، وبدأت تدريجياً تباشر وظيفتها الرئيسية في الرقابة على الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره، ومع القرن العشرين استقرت الأوضاع تقريباً بالنسبة للبنوك المركزية حيث امتنع أغلبها تدريجياً عن القيام بالأعمال التجارية، كما اقتصر حق إصدار البنكنوت على البنوك المركزية وحدها.<sup>2</sup>

أما فيما يخص مفهوم البنك المركزي فقد تعددت المفاهيم التي يقدمها الاقتصاديون للبنك المركزي كون أي تعريف له يرتبط بوظائفه المتطورة، وإجمالاً يمكن استخلاص المفاهيم التالية: "البنك المركزي هو تلك المؤسسة التي تشغل مكاناً رئيسياً في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي، ويهدف أساساً إلى خدمة الصالح الاقتصادي العام في ظل مختلف النظم النقدية والمصرفية"<sup>3</sup>، و"البنك المركزي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقوم بجميع أعماله وفقاً لأحكام القانون وله الحق في أن يمتلك ويتصرف في ممتلكاته وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوي، وتقام عليه باسمه ويكون له ختم خاص به ويعفى من كافة الضرائب والرسوم، وأهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي."<sup>4</sup>

❖ خصائص البنك المركزي: للبنك المركزي مجموعة من الخصائص التي تعكس دوره وأهميته وهي كالاتي:

<sup>1</sup> حسين بني هاني، مرجع سابق، ص: 188.

<sup>2</sup> إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص: 44.

<sup>3</sup> صبيح تادريس قريصة-مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص: 124.

<sup>4</sup> فائق شقير-عاطف الأخرس-عبد الرحمان سالم، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص: 18-17.

- 1- يقوم البنك المركزي بإصدار ما يعرف بالنقود القانونية "أي تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وتحويل الأصول النقدية إلى أصول حقيقية"<sup>1</sup>، وهكذا يتركز الإصدار في يد بنك واحد تدعمه الدولة فيضفي على هذه الهيئة قدرا كبيرا من الثقة.
- 2- النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي تختلف عن أنواع النقود الأخرى (نقود الودائع)، فهي تتميز بخصائص معينة كونها نقود مقبولة عامة ولها قوة إبراء غير محدودة وتتميز بسيولتها التامة عكس نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية وبشكل متعدد.
- 3- لا توجد مصادر متعددة ومستقلة مصدرة للنقود بل هناك وحدة مركزية واحدة تشرف على الإصدار، مع إمكان وجود فروع للبنك المركزي لتسهيل مهامه ولكي تكون أكثر دقة وتنظيما.
- 4- لا يتعامل البنك المركزي مباشرة مع الأفراد، ويتم ذلك بشكل غير مباشر من خلال تعامله مع البنوك التجارية والسوق النقدية والمالية، فالبنك المركزي لا يقبل ودائع الأفراد في حين أن وظيفة قبول الودائع تعد من أهم وظائف البنوك التجارية.
- 5- يختلف هدف البنك المركزي عن هدف البنوك التجارية أو المشروعات الخاصة من حيث تحقيق الربح، فيجب أن يكون هدفه تحقيق مصلحة الاقتصاد القومي من خلال تنظيم سير الائتمان وكذلك إتباع السياسات النقدية، وبالتالي فهو لا يضع ضمن أولوياته تحقيق الربح في تعاملاته.
- 6- يمثل البنك المركزي مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، وذلك لقدرته على إصدار النقود والرقابة على أحوال الائتمان في البلاد من خلال الرقابة على البنوك التجارية والتأثير في قدرتها على خلق النقود، وهناك علاقة وثيقة بين البنك المركزي والحكومة من حيث أنه الموجه العام للاقتصاد وهو ما يعني ضرورة ملكية الدولة لهذا البنك، كما يعد البنك المركزي مستشارها المالي ويطلق عليه اسم بنك الدولة.

❖ وظائف البنك المركزي: رغم أن النشاط الذي تقوم به البنوك المركزية يختلف باختلاف طبيعة الهيكل الائتماني لكل دولة وخصائص البنية الاقتصادية التي يزاوئ البنك نشاطه فيها، فقد وجد أن هناك قدرا من التماثل بين الوظائف الأساسية التي تؤديها في مختلف الدول<sup>2</sup>، وتمثل الوظائف الأساسية للبنك المركزي فيما يلي:

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، مصر، 1985، ط5، ص: 178.

<sup>2</sup> عبد النعيم مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص: 441.

**البنك المركزي بنك إصدار:** "إن عملية إصدار النقد الورقي هي إحدى الوظائف الأساسية والهامة للمصارف المركزية، وتأتي أهمية هذه الوظيفة من الدور الذي تحتله النقود الورقية في حياة المجتمعات في الوقت الحاضر".<sup>1</sup>

ويوفر تركيز هذه الوظيفة في يد بنك واحد عاملي الثقة والاستقرار للنقود المصدرة، غير أن سلطة الإصدار ليست مطلقة بل يجب توفر غطاء لها "أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية الإصدار"<sup>2</sup>، حيث ظهر عدد من نظم الإصدار المختلفة والتي يمكن أن نميزها على النحو الآتي: \*  
- نظام الغطاء الذهبي الكامل - نظام الإصدار الجزئي الوثيق - نظام غطاء الذهب النسبي. - نظام الحد الأقصى للإصدار - نظام الإصدار الحر.

**البنك المركزي بنك البنوك:** يعتبر البنك المركزي ذو أهمية خاصة بالنسبة للبنوك التجارية فهو المقرض الأخير للنظام الائتماني ككل، وفي إطار وظيفته كبنك للبنوك فهو يقوم بـ

- الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية: "بمعنى أن البنوك الأخرى تتعامل مع البنك المركزي بالضبط كما يتعامل العملاء مع بنوكهم، وعلى ذلك فهو يتلقى ودائع فوائض البنوك سواء تم ذلك بصفة اختيارية أو إلزامية، كما يقوم بإقراض البنوك حين تعوزها السيولة لمقابلة احتياجات العملاء للسحب أو لأغراض الائتمان".<sup>3</sup>

- الإشراف على عمليات المقاصة: يلجأ بعض العملاء إلى تقديم شيكات مسحوبة على حسابات جارية لدى بنوك أخرى وهذا لتحصيلها لدى بنوكهم، ويتم ذلك عن طريق قسم المقاصة بالبنك المركزي، حيث يقوم البنك المركزي بتسوية الفروقات بين المصارف المختلفة، وبما أن البنوك التجارية لديها احتياطيات نقدية لدى البنك المركزي فهذا يسهل تسوية الحسابات في دفاتر البنك المركزي وتكون الصورة واضحة على المبالغ المستحقة لكل بنك.

**البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها المالي:** تربط البنك المركزي بالحكومة في مختلف دول العالم روابط وثيقة فهو مصرفها ومستشارها المالي، بحيث يقدم لها خبرته فيما يتعلق بالأمور النقدية والمالية، كما تحتفظ الدولة بودائعها لدى البنك المركزي، "ويتولى القيام بالأعمال المصرفية الخاصة بالقطاع الحكومي والقطاع العام، كما أنه الجهة التي تودع لديها الأرصدة العامة والضرائب -الإيرادات العامة- وغير ذلك، كما أنه يمثل جهة الإقراض التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها للحصول على قروض وتسهيلات

<sup>1</sup> أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دارزهران للنشر، الأردن، 1993، ص: 308.

<sup>2</sup> ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص: 250

\* للتعرف أكثر على هذه الأنظمة أنظر: إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص: 77-80.

<sup>3</sup> أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002، ص: 11.

ائتمانية لمقابلة عجز الموازنة العامة"<sup>1</sup>، "وكذلك يتولى البنك إضافة إلى وظيفة مصرف الحكومة مهمة تقديم المشورة إلى الحكومة في الشؤون النقدية والائتمانية نظرا لعلاقته الوثيقة مع البنوك التجارية من ناحية ومن ناحية أخرى يستند إلى خبرته الطويلة في الأمور النقدية والائتمانية."<sup>2</sup>

**البنك المركزي رقيباً على الائتمان:** "إن وظيفة المصرف المركزي في الرقابة على الائتمان تعتبر من الوظائف المهمة جداً وذلك في مختلف البلدان الرأسمالية والبلدان ذات الاقتصاد المختلط، وأهمية هذه الرقابة تأتي للصلة الوثيقة بسن حجم الائتمان، حيث يرتبط بهذا الحجم وسائل الدفع، وأثر هذا على مستويات الأسعار"<sup>3</sup>، وهي وظيفة ترتبط بتحقيق الاستقرار في أسواق المال والنقد، وهو السبيل لتحقيق الاستقرار النسبي للاقتصاد القومي، وتصنف وسائل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان إلى ثلاثة أنواع هي:

- الرقابة الكمية: هذا النوع من الرقابة يهدف إلى التأثير في حجم الائتمان (كميته) ولا شأن لهذه الرقابة بنوعية الائتمان، وسبل تنفيذ هذا التأثير سبل غير مباشرة.
  - الرقابة الكيفية: تهدف الرقابة الكيفية إلى توجيه الائتمان إلى وجوه الاستعمال المرغوب فيها وذلك بالتمييز في السعر أو في مدى توافر الائتمان.
  - الرقابة المباشرة: "تنصب هذه الرقابة على الجانب الكمي والكيفي لعملية الائتمان، ويقصد بذلك ما يباشره البنك المركزي تجاه البنوك التجارية من إقناع أدبي لكي تتصرف بالاتجاه الذي يرغبه."<sup>4</sup>
- 2-2- البنوك التجارية: تعد البنوك التجارية أحد أهم ركائز التقدم الاقتصادي، فهي تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية واشباع الحاجات المتعددة للعملاء سواء أفراد أو مؤسسات، كما تساهم في توسيع حجم السوق من خلال تيسير وتنشيط المعاملات المالية والتجارية.
- ❖ تعريف البنوك التجارية: يعرف البنك التجاري على أنه "مؤسسة تعمل في السوق النقدية وتطلع أساساً بتلقي الودائع القابلة للسحب لدى الاطلاع أو بعد أجل"<sup>5</sup>، وقبول البنوك التجارية للودائع أدى إلى تسميتها أحياناً ببنوك الودائع لما تتميز به عن المصارف الأخرى من قبول الودائع تحت الطلب

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 299.

<sup>2</sup> محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص: 252-253.

<sup>3</sup> خالد علي الدليبي، مرجع سابق، ص: 103.

<sup>4</sup> محمد أحمد الراز، محاضرات في النقود والبنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1974، ص: 45.

<sup>5</sup> مروان عطون، المؤسسات النقدية، المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1982، ص: 56.

والحسابات الجارية وينتج عنه ما يسمى خلق النقود<sup>1</sup>، كما يمكن النظر إلى الجانب الآخر لهذه البنوك والذي يتمثل في استخداماتها، حيث أنها تعرف كذلك بعبارة بنوك قرض بما أن وظيفتها هي تعبئة ادخار المودعين تحت صيغة الودائع تحت النظر وإعادة تدويرها عن طريق القرض لأجل قصير.<sup>2</sup>

ويمكن القول بصفة عامة أن النظم المصرفية في البلاد الأوروبية قد تأثرت في وظائفها إلى حد ما باختلاف مراحل تطورها الاقتصادي، إلا أن هذا الاختلاف بدأ بالزوال مع ظهور مفهوم البنوك الشاملة. ❖ **خصائص البنوك التجارية:** للبنوك التجارية مجموعة من الخصائص التي تميزها عن بقية البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ونورد أهم العناصر التي تصنع هذا الفرق فيما يلي:

- مبدأ التدرج: حيث تتواجد البنوك التجارية في الدرجة الثانية من الترتيب الرأسي للجهاز المصرفي، وهذا بعد البنك المركزي الذي يعتبر في قمة هذا الترتيب ويباشر رقابته عليها بوسائل مختلفة.
- رأينا فيما سبق أن لكل دولة بنك مركزي واحد وهو ما يمثل التطبيق الصحيح لمبدأ "وحدة بنك"، غير أن البنوك التجارية تتعدد وتتنوع وتنتشر عبر العديد من المناطق وحتى خارج الدولة الأم ولا يحدها في ذلك غير حجم السوق وفرص الربح المتوقعة.
- "تمتيز المصارف التجارية بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) تشكل نقود لم تكن موجودة أصلاً وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك"<sup>3</sup>، وتتعدد المصادر بالنسبة لهذه النقود باختلاف البنك التجاري كما تتباين أشكالها، أما النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي فهي ذات مصدر وحيد وشكل محدد لجميع وحداتها، كما أنها متماثلة في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان.
- تعد البنوك التجارية مشروعات رأسمالية هدفها الأول هو تحقيق الربح، وهي تسعى للتوسع وانتهاز الفرص المتاحة أمامها لزيادة توظيفاتها بعكس ما يهدف إليه البنك المركزي من تحقيق للتوازن ودعم للاستقرار المالي والاقتصادي.

3-2- **البنوك المتخصصة:** تعد البنوك المتخصصة من المؤسسات التي تضطلع بدور تنموي هام وأساسي في مجالات متعددة، وهي في ذلك تمارس نوعاً من التخصص باتجاه قطاع اقتصادي معين تركز فيه

<sup>1</sup> زياد سليم رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ط6، ص: 21.

<sup>2</sup> Pascal Gouchon, *Vocabulaire d'actualité économique*, Edition ellipses, Paris, 1994, P : 30.

<sup>3</sup> رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف "مدخل تحليلي كمي معاصر"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 2.

نشاطها التمويلي والخدمي بشكل احترافي يمكنها من دعم عملياته وأنشطته المختلفة، في مسعى متكامل للهبوض بمختلف القطاعات الاقتصادية والاستراتيجية منها خاصة.

❖ تعريف البنوك المتخصصة: يعرف الباحثون والعاملون في المجال المالي والمصرفي البنوك المتخصصة بأنها البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا معينا من النشاط الاقتصادي، وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية.<sup>1</sup>

يتضح مما سبق أن البنوك المتخصصة هي مؤسسات بنكية تتوجه لخدمة وتمويل قطاع معين، والتخصص المشار إليه مقصود بذاته بغرض حصر أنشطة هذه البنوك في مجال محدد دون غيره من المجالات.

وتأسيسا على المفهوم السابق أيضا، تختلف طبيعة وأجال القروض والتسهيلات التي تمنحها البنوك المتخصصة حسب النوع النشاط الذي يتم التعامل معه، على سبيل المثال في بنوك التجارة الخارجية قد يصل أجل القروض إلى ستة أشهر، بينما يصل في البنك العقاري إلى ما يقرب من 30 سنة، من ناحية ثانية تنحصر موارد البنوك المتخصصة في مصادر أخرى بخلاف الودائع تشمل رأس المال، والاحتياطات، والسندات، والقروض المستثمرة من قبل البنوك التجارية، ونتيجة لذلك لا تستطيع تلك البنوك أن تنطلق بلا حدود في أنشطتها، حيث ترتبط في المقام الأول بقدر الموارد المتاحة لديها بعكس الحال بالنسبة للبنوك التجارية التي تتوافر لديها موارد طائلة نتيجة تلقيها الودائع، ومن ثمة يمكنها الانطلاق في أنشطتها إلى أبعد مدى.<sup>2</sup>

بيد أن المتغيرات الراهنة في المجال المالي والمصرفي فتحت آفاقا واسعة أمام هذه المؤسسات المتخصصة، في مجال إتاحة الموارد المالية وإقراضها، حيث أصبح بإمكانها الحصول على الودائع بشروط معينة كما سمح توريق الديون والقروض لها أن تتوسع في أنشطتها وأعمالها.

❖ خصائص البنوك المتخصصة: تتميز البنوك المتخصصة بمجموعة من الخصائص التي من خلالها يتضح الفرق بينها وبين غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، ورغم تعدد أنواع وأشكال هذه البنوك وتباين مجالات عملها فإنها تشترك بصفة عامة في الخصائص الآتية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حسين بني هاني، مرجع سابق، ص: 231.

<sup>2</sup> أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص: 16-17.

<sup>3</sup> عبد الغفار حنفي، إدارة المنشآت المتخصصة "إدارة البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص: 97.

- لا تتلقى الودائع من الأفراد وإنما تعتمد على رؤوس أموالها وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة، وما تعقده من قروض طويلة الأجل تحصل عليها من البنك المركزي والبنوك التجارية.

- قد يكون جانب من أهداف هذه البنوك قومياً اجتماعياً، لذلك قد تساعد الدولة وتمنحها القروض بسعر فائدة مميز.

- لا يقتصر نشاط هذه البنوك على عمليات الإقراض فقط، بل قد تقوم بالاستثمار المباشر إما عن طريق إنشاء مشروعات جديدة، أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم الخبرات الفنية والمشورة في مجال تخصص البنك.

ويمكن ملاحظة هذه الخصائص والفروق من خلال دراسة ميزانية هذه البنوك ومقارنتها بميزانيات البنوك الأخرى كالبنوك التجارية مثلاً، وهذا من جانب الأصول والخصوم، فالبنوك المتخصصة تتميز بعدم تلقيها لودائع الأفراد إلا أشكال محددة ومعينة ويكون اعتمادها بشكل رئيسي على رؤوس أموالها ومساهمها وما تصدره من سندات والإعانات التي تقدمها جهات أخرى كالدولة، فيما نجد أن البنوك التجارية تتلقى ودائع الأفراد والتي تشكل النسبة الأكبر من مواردها فيما يشكل رأس مالها بالنسبة لمجموع أصولها نسبة ضئيلة، أيضاً وفيما يخص الاستخدامات نجد أن البنوك المتخصصة تدعم وتمول المشاريع التي تتسم بطول آجالها فيما تعتمد البنوك التجارية على ودائعها في تمويل النشاطات التي تتميز بقصر آجال استحقاقها وهي عموماً أنشطة تجارية بعكس البنوك المتخصصة والتي تتوجه لدعم النشاطات التنموية بمختلف القطاعات.

❖ أشكال البنوك المتخصصة ووظائفها: يتوقف نوع البنك وتخصصه على العلاقة بين الودائع التي تودع لديه وطريقة استثمارها، وتختلف طريقة الاستخدام للموارد المالية للبنك في العمليات المصرفية التجارية قصيرة الأجل ومنح قروض متوسطة أو طويلة الأجل، واستثمارها في إنشاء المشروعات الصناعية أو التجارية أو الاشتراك في إنشائها، ولهذا نرى أنواعاً متعددة من البنوك.<sup>1</sup>

حيث تتعدد وتنوع وظائف البنوك المتخصصة حسب المجال والنشاط الذي تخدمه، كما يتعدد ما تضعه من إمكانيات وأدوات لصالح عملائها بهذه الأنشطة، وفيما يلي استعراض لأهم أشكال هذه البنوك ووظائف كل شكل منها:

<sup>1</sup> أحمد نور، محاسبة المنشأة المالية-البنوك وشركات التأمين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984، ص ص: 11-

**بنوك الاستثمار:** من الصعب وضع تعريف محدد لبنوك الاستثمار وذلك بسبب تعدد الأنشطة التي تضطلع بها في الوقت الحاضر، فهي تسمى بنوك تجارة في إنجلترا "Merchant Banks"، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بنوك استثمار "Investment Banks"، وفي فرنسا بنوك أعمال "Banques d'Affaires".<sup>1</sup>

على أنه مهما اختلفت التسميات فإن الدور الأساسي لهذه البنوك هو الإسهام في تمويل وإدارة الاستثمارات لتحقيق التنمية، وعموماً يمكن حصر أهم الوظائف التي تقوم بها تلك البنوك في الآتي:<sup>2</sup>

- التعرف على فرص الاستثمار ودراسة جدواها الاقتصادية، ثم الإشراف والمشاركة في تأسيس المشروعات الجديدة، واتخاذ السبل الكافية للترويج لها، وتديروا أوجه التمويل وكذا الكوادر الإدارية اللازمة لإدارتها.

- تقديم المشورة الفنية لمشروعات الاستثمار القائمة، وإصدار الاستشارات المالية في عمليات الاندماج والسيطرة وإعادة تنظيم الشركات وإنشاء الشركات التابعة، فضلاً عن تقديمها للاستشارات القانونية في مجالات الإصدارات الجديدة وعمليات البورصة.

- تيسير عمليات التجارة الدولية من خلال تقديم بعض الخدمات الهامة في هذا المجال مثل قبول الأوراق التجارية اللازمة لتمويل عمليات التجارة الخارجية، وممارسة عمليات التعزيز المصرفي، وقبول ودفع قيمة السلع المستوردة للمشروعات الاستثمارية، ومنح كفالات الإفراج عن السفن.

- تقديم مجموعة من الخدمات الهامة في مجال سوق الصرف الأجنبي، مثل توفير العملات الأجنبية بالكميات المطلوبة للعملاء.

وقد أدى الدور الهام الذي تلعبه بنوك الاستثمار إلى تحول بعضها لبنوك قابضة لعدد كبير من الشركات التابعة والتي فضلت بدورها التعامل مصرفياً مع البنك الأم، الأمر الذي أوجد نوعاً من التداخل في وظائف بنوك الاستثمار مع البنوك التجارية.

**البنوك الصناعية:** تعرف هذه البنوك على أنها "بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل، كما تسهم في إنشاء الشركات الصناعية، وبذلك تخرج من مفهوم البنوك التجارية التي تعتمد على الإقراض قصير الأجل".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص: 438-473.

<sup>2</sup> أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص: 15-16.

<sup>3</sup> خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية 'الطرق المحاسبية الحديثة'، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ط2، ص: 19.

بالتالي فمجال عمل هذه البنوك هو المجال الصناعي وبذلك تنحصر وظائفها في:<sup>1</sup>

- تأمين الموارد اللازمة للعمليات الجارية في المشروعات الصناعية بما تنطوي عليه من مواد خام وأجور وخلافه.

- تأمين الموارد اللازمة للعمليات الرأسمالية في المشروعات الصناعية كما في حالة التوسعات، والتجديدات، وإضافة خطوط إنتاجية جديدة.

- تأمين الموارد اللازمة لتأسيس وإنشاء المشروعات الصناعية الجديدة بما ينطوي عليه ذلك من دراسات جدوى ومباني وآلات وتجهيزات وخلافه.

**البنوك الزراعية:** هي البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل شراء البذور والتقاوي والأسمدة والمبيدات، واستئجار الآلات الزراعية والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية، وبما أن هذه الخدمات الزراعية تعتمد على دورات موسمية، لذلك تكون فترات التمويل متوسطة الأجل ومرتبطة بالمواسم الزراعية<sup>2</sup>، وتمتد وظائف هذه البنوك لتشمل:<sup>3</sup>

- تمويل العمليات الجارية للمشروعات الزراعية القائمة عن طريق منح السلف النقدية والعينية للمزارعين لتولي أعباء إعداد وتمهيد الأرض للزراعة والتسميد والحصاد وتربية المواشي والدواجن والمناحل وغيرها.

- تمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات الزراعية التي تقوم بزيادة طاقتها الإنتاجية عن طريق إضافة مساحات جديدة أو شراء آلات زراعية جديدة أو إنشاء مناحل أو خطوط إنتاج وتسمين دواجن وحيوانات.

- تمويل عمليات استصلاح الأراضي الجديدة بما يحقق هدف التوسع الأفقي.

- تمويل عمليات التوسع الرأسمالي لتحسين نوعية وإنتاجية المحاصيل الزراعية والمناحل وغيرها.

**البنوك العقارية:** هي البنوك التي تتعامل مع قطاع معين هو قطاع الإسكان والمرافق والذي يحتاج إلى توافر أموال كبيرة ومستعدة للتوظيف لأجل طويلة وبأسعار مناسبة تقابل طول مدة القرض والمخاطر التي يتعرض لها الادخار.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص: 17.

<sup>2</sup> خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص: 19.

<sup>3</sup> أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص: 18.

<sup>4</sup> زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص: 177.

ويتحقق مردودان مصاحبان لنشاط هذا النوع من البنوك، أحدهما مردود اقتصادي والآخر مردود اجتماعي للدولة.

يتمثل المردود الاقتصادي في الدخل العائد على البنك المتمثل في الفرق بين أسعار بيع الوحدات المبنية وتكاليف تشييدها، ويتمثل المردود الاجتماعي في إسهام البنك في توفير عدد كبير من الوحدات المبنية سواء لأغراض السكن أو لأغراض أخرى، مما يلبي احتياجات قطاعات عديدة من الأفراد ذوي المستويات الاقتصادية المتفاوتة، ويتوفر لدى هذا النوع من البنوك المتخصصة أطعم من الخبراء والمتخصصين في مجالات الأنشطة العقارية بأنواعها بما فيها إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، من ناحية ثانية تعد المخاطر التي تتعرض لها البنوك العقارية أقل بكثير من مخاطر البنوك الزراعية نتيجة حصول الأولى على ضمانات عقارية كافية.<sup>1</sup>

### ثالثاً: تعريف السوق المالية وتقسيماتها

تزايدت الأهمية التي حظيت بها الأسواق المالية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وأضحت هذه الأسواق في القرن الحالي سمة مميزة للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والقناة الأهم التي يتم من خلالها تمويل الاقتصاد والتقدم التكنولوجي السريع، ورغم ما قد يرتبط بعمل هذه الأسواق من اضطرابات تتحول في بعضها إلى أزمات مالية شديدة فإن دورها أخذ في التنامي في الدول ذات الاقتصاديات الناشئة وحتى تلك النامية.

#### 1- تعريف السوق المالية

تعرف السوق المالية بأنها: أحد قنوات جمع المدخرات المالية وتوجيهها لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية بهدف إحداث دفع في عجلة التنمية الاقتصادية<sup>2</sup>، كما تعرف أنها بمثابة آلية يتم من خلالها تحويل الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية المدخرة، والتي يتوافر لديها فوائض مالية وتمثل عرض الأموال، إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز في الموارد المالية وتعكس الطلب على الأموال.<sup>3</sup> أي أن السوق المالي حلقة وصل بين القطاعات التي تقوم بالادخار وتأخذ الأشكال (الأفراد، الحكومة، منشآت الأعمال) وبحاجة إلى توظيف مدخراتها في مشروعات أكثر فائدة، والقطاعات المنتجة

<sup>1</sup> أحمد صلاح عطية، المرجع السابق، ص: 19.

<sup>2</sup> صالح محمد الحناوي، جلال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية: بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 21.

<sup>3</sup> وليم عاطف اندراوس، سوق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي التحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 15.

التي هي بحاجة إلى المصادر المالية التي تساعد على الاستمرار في تادية وظيفتها الاقتصادية وتعد منشآت الأعمال الأوسع طلباً للأموال بسبب طبيعتها الاستثمارية.<sup>1</sup>

كما تعرف على أنها ذلك الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشترتها بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها أو المكان الذي يتم فيه، ولكن بشرط توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين في السوق تجعل الأثمان السائدة في أي لحظة واحدة بالنسبة لأية ورقة مالية متداولة فيها.<sup>2</sup>

## 2- أقسام السوق المالية

تعاظم الدور الذي تؤديه هذه الأسواق في النظم الاقتصادية المعاصرة وأضحت في الدول المتقدمة قناة رئيسية في التوسط بين المقرضين والمستثمرين، وتنقسم هذه الأسواق إلى قسمين رئيسيين وهما:

1-2 سوق رأس المال: وهي السوق التي تهتم بالاستثمارات طويلة الأجل والتي تنفذ إما في صورة قروض مباشرة طويلة الأجل أو في صورة إصدارات لأوراق مالية طويلة الأجل حيث تمتاز بالتنظيم ووجود وكلاء متخصصين في الصفقات المالية الكبيرة<sup>3</sup>، وتنقسم هذه السوق بدورها إلى أسواق آجلة يتم تنفيذ عقودها في وقت لاحق وأسواق حاضرة يطلق عليها أحياناً تسمية أسواق الأوراق المالية حيث تنتقل ملكية الورقة إلى حائزها فور إتمام الصفقة وتضم سوق أولية للإصدار وأخرى ثانوية يتم فيها تداول الإصدارات التي تمت في السوق الأولى.<sup>4</sup>

كما تنقسم السوق الثانوية إلى أسواق منظمة وأسواق غير منظمة تتمثل الأولى فيما يعرف بالبورصة في حين يشمل النوع الثاني السوق الثالث الذي يضم السماسرة غير الأعضاء في البورصة والسوق الرابع الذي يتكون من بيوت السمسرة والأفراد الأغنياء الذين يعملون فيما بينهم في شراء وبيع الأوراق المالية بأحجام كبيرة.<sup>5</sup>

2-2 السوق النقدية: تمثل هذه السوق الإطار الذي يتم من خلاله انتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين عارضي هذه الأموال ومن يحتاج إلى تغطية احتياجاته التمويلية القصيرة غالباً، وتنقسم السوق النقدية إلى سوق أولي يتم فيه طرح الإصدارات النقدية بأسعار فائدة تتحدد حسب مصدر الأموال

<sup>1</sup> عبد النافع عبد الله الزراري، غازي فرح، الأسواق المالية، دار وائل للنشر عمان، 2000، ص: 19.

<sup>2</sup> أنس البكري، وليد الصافي، الأسواق المالية والدولية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 16.

<sup>3</sup> حسين بني هاني، الأسواق المالية: طبيعتها، تنظيمها، أدواتها المشتقة، دار الكندي، عمان، 2002، ص: 15.

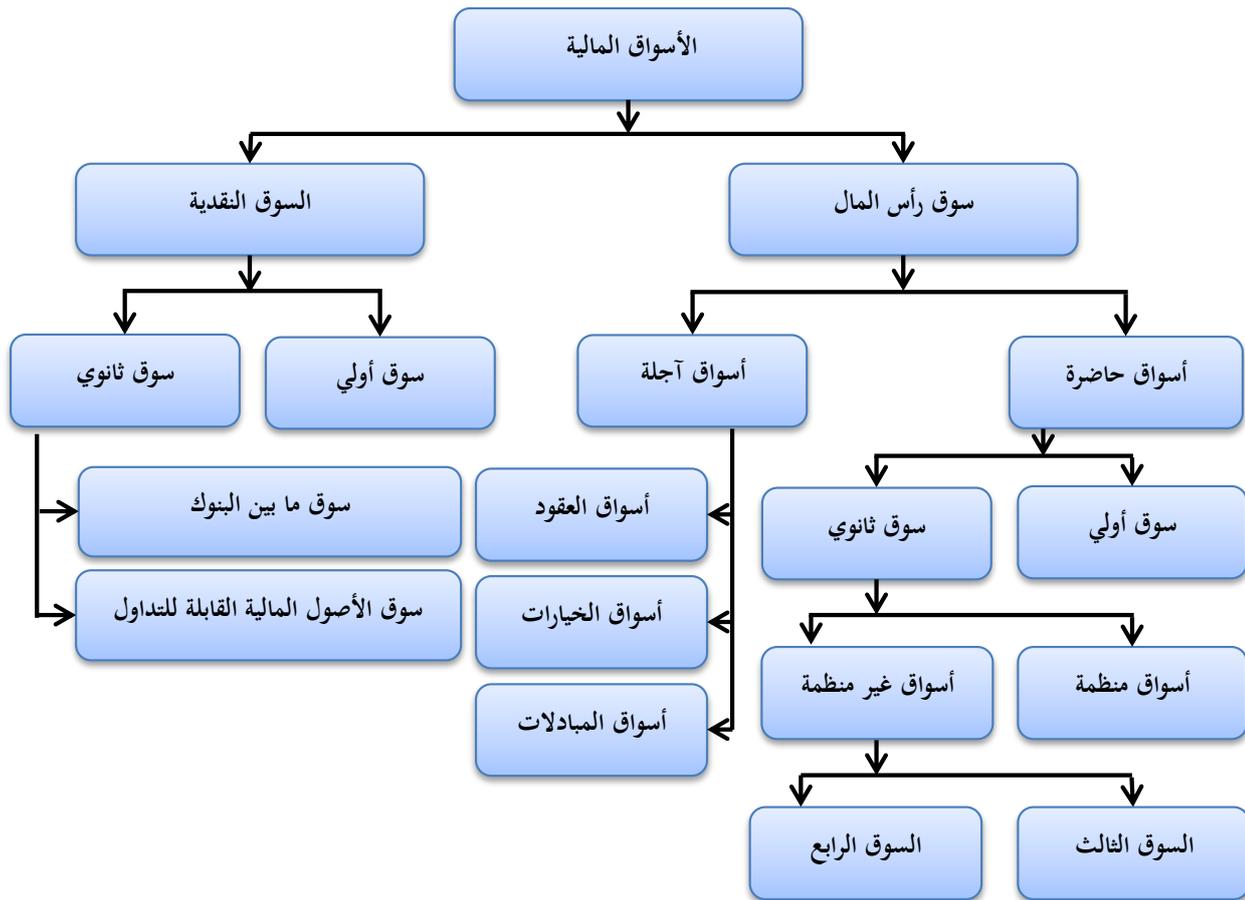
<sup>4</sup> عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص: 243-244.

<sup>5</sup> منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006، ص: 109-111.

وسمعة المقترض والسوق الثانوية التي يتم فيها تداول الإصدارات السابقة بأسعار يحددها الطلب والعرض.<sup>1</sup>

بدوره السوق الثانوي يمكن تقسيمه إلى: سوق ما بين البنوك (Marché Interbancaire) والذي يتدخل فيه بشكل حصري البنك المركزي، البنوك، الخزينة العمومية، ويمثل المفهوم الضيق للسوق النقدي، وسوق الأصول المالية القابلة للتداول الذي يتم فيه تداول أوراق مالية قصيرة الأجل وهو مفتوح أمام كافة الوحدات (أفراد، مؤسسات اقتصادية، هيئات حكومية) ويمثل المفهوم الواسع لسوق النقد، والشكل الموالي يوضح أقسام السوق المالية:

شكل رقم (09): أقسام السوق المالية



المصدر: عباس كاظم الدعبي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2010، ص: 145.

عموما فإن المؤسسات المالية تقسم وفقا لدليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق

النقد الدولي إلى وسطاء ماليين ومؤسسات مالية مساعدة حسب ما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 93-94.

<sup>2</sup> صندوق النقد الدولي، دليل الإحصاءات النقدية والمالية، 2000، ص: 16-20.

الوسطاء الماليون: يشمل الوسطاء الماليون المؤسسات المالية التي تمارس نشاطا إنتاجيا من خلال الحصول على أموال لحسابها الخاص ومن ثم إعادة توجيهها إلى المؤسسات التي هي بحاجة لهذه الأموال مقابل امتلاك أصول مالية، وتختلف هذه المؤسسات من حيث طبيعة تركيب أصولها وخصومها والأدوات والخدمات المالية التي تقدمها، كما تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف خصائصها وتعريفها للنقود بمعناها الواسع، ويشمل هذا التصنيف الأنواع التالية:

- مؤسسات الإيداع: تضم البنك المركزي ومؤسسات الإيداع الأخرى وأهمها: البنوك التجارية، بنوك الاستثمار، بنوك الادخار، اتحادات الائتمان وجمعيات التسليف العقاري، البنوك الريفية والزراعية.
- مؤسسات مالية أخرى: تشمل المؤسسات التي تعنى بصورة رئيسية بتقديم الخدمات المالية ومن أهمها: وسطاء التعاقد: يتمثلون أساسا في شركات التأمين وصناديق التقاعد، وسطاء ماليون آخرون: شركات التمويل، مجمعات الاستثمار المشترك، ضامنو الاكتتاب في الأوراق المالية وتجار الأوراق المالية، وسطاء المشتقات المالية، الوسطاء الماليون المتخصصون.

المؤسسات المالية المساعدة: لا تعمل هذه المؤسسات على الحصول الأموال أو منحها لحسابها الخاص فهي لا تقوم بإصدار أوراق مالية خاصة بها وإنما يتمثل دورها في المساعدة على تمرير وتداول الأوراق المالية التي أصدرتها مؤسسات أخرى، ضمن هذا التصنيف نجد: بورصات الأوراق المالية، السماسرة والوكلاء، شركات الصرافة، شركات التأمين وصناديق التقاعد المساعدة، ...إلخ.